



معهد التخطيط القومي

## نشرة الأنشطة البحثية

العدد (6) – 2017/2/20

### " آليات تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر "

(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 270 - يوليو 2016)

من خلال وضع آليات ملائمة لمعالجة مظاهر الخلل السالف ذكرها، مما يسهم في تطوير منظومة التخطيط في مصر، وهو هدف تسعى إلى تحقيقه وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومن ثم فقد استهدفت الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المتوازنة إقليمياً.
- تقييم قضايا اللامركزية والتمكين على المستوى المحلي.
- صياغة رؤية متوافق عليها لاشتراك المستويات المحلية في عملية التنمية.
- صياغة آليات ملائمة لتوزيع الاستثمارات إقليمياً والفجوات الكائنة في هذا التوزيع وآليات التحسين المطلوبة.
- صياغة رؤية لإحداث التكامل المنشود في جهود التخطيط بين الوزارات المركزية مع المحافظات.
- وفي ضوء الأهداف والنتائج المرجوة من البحث، فإن المنهجية المتبعة في البحث تعتمد على عدد من المناهج والأساليب التحليلية، وذلك على النحو التالي:
- تقييم الممارسات المتعلقة بتخصيص الاستثمارات للتنمية الإقليمية في الخطط المختلفة، لدراسة المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المتوازنة إقليمياً.

صدر هذا البحث الجماعي في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ضمن خطة بحوث المعهد لعام 2016/2015، وفيما يلي ملخص البحث.

تمثل التنمية المتوازنة إقليمياً الأداة الرئيسية لإقامة الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المحلي، واستخدامها بفعالية قد يساهم في الحد من التوتر السياسي ويفتح للمواطن آفاق للتعبير السلمي البناء عن رأيه كما أنه يبني جدار من الثقة مع حكومته، وبالتالي يصبح مستعداً لتمسك بها والدفاع عنه.

وتعد مشكلة التوازن المكاني في مستويات التنمية من الظواهر السائدة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بسبب تركيز معظم الأنشطة في أقاليم أو محافظات أو مناطق معينة وقتها أو ندرتها في الأقاليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطوراً والأخرى الأقل تطوراً بين الأقاليم والمحافظات أو داخل الأقليم أو المحافظة نفسها. وفي هذا السياق تسعى التنمية الإقليمية إلى أحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية، الثقافية) مما يسهم ذلك في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو أقاليم البلد الواحد، فضلاً عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق.

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية، التي تحاول الوصول إلى آليات لتحقيق التنمية المتوازنة إقليمياً

• تقييم سياسيات التوجيه نحو تطبيق لامركزية الاستثمارات في خطة التنمية المحلية، وبيان دور اللامركزية في تحقيق اهداف التنمية المتوازنة إقليمياً.

• تقييم معايير توزيع الاستثمارات المحلية والمركزية وبيان دور شركاء التنمية في اعداد الخطة.

• عقد 7 ورش عمل للتنسيق بين الفاعلين على المستوى الإقليمي والتأكيد من عدالة توزيع ثمار التنمية بين الاقاليم .

• عقد ورش عمل للتنسيق بين الفاعلين في المجال الاجتماعي والتأكد من عدالة التنمية الاجتماعية بين المحافظات.

### أهم النتائج:

□ أكدت الدراسة على وجود العديد من الأساليب والاهداف والسياسات لتحديد التنمية الاقليمية المتوازنة، ولكنها تتطلب تحديد أولويات المجالات التي تبدأ بها سياسة التنمية الاقليمية سواء مشاكل محددة تحتاج لحلول، أو أهداف عريضة أو تفصيلية، أو خليط من المشاكل والأهداف لتحقيق التنمية المتوازنة، وعلى السياسات الاقليمية أن تراعى مرحلة النمو التي تمر بها الدولة، شكل النظام الإقليمي القائم في اطاره السياسي الاقتصادي – الاجتماعي، بالإضافة إلى نظام التخطيط المتبع وشكل الحكومة، وخاصة الحكومات / الادارة الاقليمية / المحلية .

• أكدت غالبية المؤشرات التنموية على وجود فجوات أو تباينات بين المحافظات، تؤكد على عدم وجود آليات محددة وواضحة تستخدم من قبل المخطط بهدف إحداث تنمية متوازنة إقليمياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وإن وجدت تلك الآليات فهي أما غير مفعلة أو لا ترتبط بالوضع التنموي الراهن

• وبالنسبة لكفاءة الاستثمار في تحقيق التوازن في التنمية فقد أكدت الدراسة على أنه بالرغم أهمية الاستثمارات الحكومية كنسبة إلى إجمالي الاستثمارات العامة، إلا أن نسبتها إلى إجمالي

المصروفات العامة شهدت تراجعاً (رغم زيادتها كقيم مطلقة) مقارنة بالزيادات في الدعم والفوائد والأجور وذلك اعتباراً من العام المالي 2011/2010 .

• مازال إقليم القاهرة الكبرى، هو الإقليم المستحوذ على نحو 33.7% من الاستثمارات العامة- الموزعة مكانياً، يليه إقليم من حيث الأهمية إقليم القناة، والذي يستحوذ على 27.1% من الاستثمارات العامة خلال نفس.

• وتحليل معدلات التنفيذ المالية الفعلية كنسبة من المستهدف خلال الفترة (2002-2013) لعدد من القطاعات الرئيسية، يلاحظ أن هناك نسب ضعيف للغاية في التنفيذ مثل قطاع التعليم قبل الجامعي، والتعليم العالي، والإسكان والمجتمعات العمرانية، والبتترول والصحة، وقد تعود أسباب عدم القدرة على التنفيذ إلى بعض المشكلات المتعلقة بالأراضي التي يتم تنفيذ المشروعات عليها (فيما يعرف بمشكلات نزع الملكية)، أو بسبب عدم التخطيط الجيد من البداية من جهات الإسناد المختلفة حيث لا تضع أولويات للتنفيذ ويتم على أساسها الاستغلال الجيد للأموال المتاحة بهذه المشروعات، وكذا عدم وجود آلية لنهوض المشروعات المفتوحة منذ عدد كبير من السنوات.

وقد اكدت نتائج تقييم كفاءة الاستثمار العام على الآتي:

□ هناك إطار استراتيجي (رؤية استراتيجية) يتم من خلالها وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إلا أنه لم يكن هناك ربط وثيق بين تلك الرؤي أو الخطط الاستراتيجية وبين الخطط السنوية.

□ وجود مجموعة من الأهداف أو الغايات المحددة على المستوى القومي ككل وعلى المستوى القطاعي، وبعض من هذه الأهداف محددة كمياً أي قابلة للقياس والبعض الآخر غير محدد كمياً، بينما غاب وضع جدول زمني لتنفيذ تلك الأهداف والغايات المحددة، أي لم تكن مرتبطة بفترة زمنية

محددة يتم في نهايتها المحاسبة والمسائلة في حالة عدم تحقيقها.

□ المشاركة المجتمعية في صياغة تلك الرؤى وتحديد أهدافها ضعيفة، إلا أن مؤخراً اعتمدت رؤية مصر 2030 على المشاركة بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني وإنشاء موقع تفاعلي لحصول على آراء المواطنين لصياغة الرؤية الشاملة لمصر عام 2030 والرؤى القطاعية وتحديد الغايات والأهداف والأولويات الخاصة بكل قطاع على حدة، وكذا صياغة مؤشرات أداء قابلة للقياس، ومحاولة وضع برنامج زمني للمشروعات والبرامج التي تتضمنها الخطط السنوية للدولة.

□ التركيز الأساسي لمشروعات الخطة ينصب على استكمال المشروعات المفتوحة حيث أن الدولة ملتزمة باستكمالها، أما المشروعات الجديدة فقد يتم رفضها إذا لم يثبت جدواها. لكن لم يتم لفريق البحث ما هي آلية مراجعة هذا الاتساق ما بين مشروعات الوزارات المختلفة التي تتم مراجعتها من قبل إدارات مختلفة داخل وزارة التخطيط، حيث لا يوجد دليل إرشادي لذلك، وكل ما يوجد هو مبادئ متعارف عليها يختلف تطبيقها باختلاف المسئول.

□ هناك عدد من المشروعات التي يتم إدراجها بالخطة بقرارات سيادية من القيادات العليا سواء بالدولة أو الوزارة رغم أنها لم تكن مدرجة في الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى أو الخطة الخمسية.

□ أغلب جهات الإسناد لم تكن تلتزم بالاستثمارات التي تعدها وزارة التخطيط ولا تعبئها بالشكل الذي يُمكن متخذ القرار داخل وزارة التخطيط بتقييم تلك المشروعات ومن ثم قبولها أو رفضها بناء على هذا التقييم، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى نقص الخبرات والكفاءات اللازمة لإعداد دراسات الجدوى والمؤشرات التخطيطية لدى الجهات.

□ لا يوجد تقييم رسمي تفصيلي لدى وزارة التخطيط للمشروعات التي تتجاوز قيم مالية معينة (أي المشروعات مرتفعة التكلفة)، ولكن المشروعات ذات التكاليف الكبيرة يتم مراجعتها بشكل أكثر تدقيقاً ومناقشة الجهات في أسباب ارتفاع

التكاليف. وأغلب هذه المشروعات المقترحة يتم تقديمها دون دراسة للبعد البيئي أو الاجتماعي أو تحليل التكلفة والعائد وتحليل المخاطر إلا إذا كانت هذه العناصر متضمنة في دراسة الجدوى المقدمة مع هذه المشروعات.

□ لا يوجد دليل إرشادي رسمي صادر عن وزارة التخطيط حول كيفية إعداد مقترح المشروعات يتناسب مع الطبيعة المختلفة لهذه المشروعات.

□ يوجد العديد من البرامج التدريبية الخاصة بالعملية التخطيطية وإعداد دراسات الجدوى وتقييمها، دون أن تكون هناك منهجية واضحة للاستفادة من الموظفين الذين يحصلون على تلك البرامج التدريبية وكذا كيفية تطبيق تلك البرامج على العمل الذي يقومون به داخل الوزارة.

□ المنهجية المتبعة في تخصيص الاستثمارات تتسم بالتفتيت على عدد كبير من المشروعات، ويرجع ذلك إلى عدم تحديد سقف للموازنة الاستثمارية قبل عملية إعداد الخطة، ولكن تقوم وزارة التخطيط بالتفاوض مع وزارة المالية حول حجم التمويل التي سوف تتيحه الخزنة العامة للدولة للباب السادس، ثم يتم تقسيم هذا التمويل على قطاعات الوزارة الثلاث (قطاع التنمية البشرية، البنية الأساسية، التخطيط الإقليمي).

□ توجد نسبة كبيرة من المشروعات المتوقعة تصل إلى 15 - 20% من جملة المشروعات، العدد الأكبر من هذه المشروعات في مياه الشرب والصرف الصحي، حيث يرجع توقف المشروع إلى عدد من المشاكل متمثلة في اعتراض الأهالي والمشاكل الأمنية وتعثر المقاولين ونزاعات قضائية ومشاكل فنية أخرى.

□ لا تقوم وزارة التخطيط حالياً بالاحتفاظ بعدد من المشروعات المُقيمة (بنك مشروعات) للاستفادة منها عند وضع الخطط الجديدة، إلا أنه من الهام جداً وجود بنك للمشروعات المدروسة والجاهزة للتنفيذ داخل وزارة التخطيط وذلك للاستعانة بها عند اختيار مشروعات الخطة أو طرحها لتنفيذها من قبل القطاع الخاص.

الزمنى أو المخرجات، حتى يمكن التعرف على حجم الإنجاز الحقيقي للمشروع.

□ يشتكى العاملون في وزارة التخطيط من تراجع دورهم في عملية المتابعة الميدانية، وأن ما يتم فعلياً من متابعة هي متابعة مكتبية لمعدلات التنفيذ المالي من خلال تقارير المتابعة المرسلة من جهات الإسناد والتقارير التي يرسلها لهم بنك الاستثمار القومي عن معدلات السحب المالي ونتائج الزيارات الميدانية التي قام بها، وهو ما ترتب عليه عدم وجود أي آليات سريعة للتعرف على المشاكل التي تواجه المشروع أثناء عملية التنفيذ نظراً لضعف عملية المتابعة.

□ تشتكى معظم جهات الإسناد من عدم توفر التمويل الكاف لتشغيل وصيانة الأصول، مما يؤدي إلى التهاك السريع للأصول وانخفاض الكفاءة في التشغيل ويؤدي في النهاية إلى نقص في الإنتاج المستهدف وجودته.

□ لا يوجد في الوقت الحالي ربط بين وزارتي التخطيط والمالية فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية والنفقات الجارية لتشغيل المشروع وصيانة الأصول الخاصة به فور اكتمال تنفيذ المشروع، وهو ما يترتب عليه في بعض الحالات إنجاز المشروع دون تشغيله.

□ لا يوجد عملية مؤسسية داخل وزارة التخطيط لتقييم أداء المشروعات وفقاً للغرض منها بعد اكتمالها حيث لا تقوم وزارة التخطيط بمتابعة تشغيل أو تقييم المشروعات بعد دخولها حيز التنفيذ.

□ لا توجد استراتيجيات على مستوى الأقاليم الجغرافية لمصر، ولكن توجد بعض الاستراتيجيات التي أعدتها بعض المحافظات ويتم إرسالها إلى وزارة التخطيط، أو توجد بعض الاستراتيجيات والخطط التي تستهدف مناطق جغرافية بعينها مثل المشروع القومي لتنمية سيناء والمشروع القومي لتنمية جنوب الصعيد، أو مشروع الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً.

□ من غير الواضح إذا كانت جهات الإسناد تقوم بقياس الفجوات في تقديم الخدمات أو إذا كانت وزارة التخطيط تقوم بالتحقق من الأساس الذي تم

□ هناك مجموعة من المشروعات التي يتم تمويلها من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، ورغم أهمية تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات الدولة، إلا أنه لا توجد تعليمات أو إرشادات معينة داخل وزارة التخطيط حول كيفية تمويل بعض المشروعات من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

□ لا تختص وزارة التخطيط بإجراءات الطرح والترسية واختيار المقاولين، ولكن اختصاصها هو متابعة ما بعد الطرح من خلال متابعة تنفيذ عمليات المشروع والإنفاق الاستثماري عليه.

□ لا يوجد أي نظام إشراف مستقل يقوم بمتابعة وتقييم أعمال المقاولين والتحقق من اكتمال الأعمال المنتهية بالجودة والمواصفات المطلوبة. وقد تظهر في بعض الأحيان مشكلات متعلقة بمتأخرات المقاولين، أو تعدد المقاولين الذين تم ترسية المشروع عليهم وذلك نتيجة تقسيم المشروع إلى أجزاء أو عدد مراحل للتنفيذ وكل مرحلة تنفيذ يطرح له مناقصة وقد يفوز فيها مقاول آخر.

□ تظهر أحياناً بعض الصعوبات في تتبع التكاليف التراكمية الخاصة ببعض المشروعات نتيجة تجزئتها إلى عدد من المشروعات الفرعية الصغيرة تندرج تحت المشروع الرئيسي أو تغيير مسمياتها من فترة إلى أخرى في قاعدة البيانات الخاصة بالوزارات.

□ أما فيما يتعلق بمعدل التأخير في اكتمال المشروع نسبة إلى الوقت المقدر، فأغلب المشروعات لا يتم تسليمها في الوقت المخطط لها، ونتيجة لذلك نجد أن التكلفة الكلية للمشروع تتجاوز القيمة المقدرة نتيجة تأخر تنفيذ تلك المشروعات، ويختلف ذلك من قطاع لآخر، إلا أن معظم التأخيرات في مشروعات البنية الأساسية الكبرى مثل محطات المياه والصرف الصحي ومحطات الكهرباء ومشروعات النقل.

□ لم يعد هناك وجود لخطة للمتابعة في بداية العام يلتزم بها قطاع المتابعة بوزارة التخطيط وهيئات التخطيط الإقليمي، كما تغيب غالباً عن تقارير المتابعة مؤشرات عن الأداء ومدى الالتزام بالجدول

□ بناء عليه التوزيع الجغرافي للتأكد من ملاءمته وعدالته. ويتم الاسترشاد بالمخططات العمرانية التي تعدها هيئة التخطيط العمراني للمحافظات والمدن والقرى عند تحديد مواقع المشروعات.

□ غير معروف لدى المسؤولين في وزارة التخطيط آليات التوافق التي يتم العمل بها في حالة اختلاف رؤية المحافظة عن الوزارة القطاعية فيما يتعلق بالمشروعات التي تنفذ داخل المحافظة.

□ هناك قصور فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية حيث أن دور المديرية غير محدد بشكل كاف في عملية إعداد وتنفيذ الخطط، ويقتصر دورها عادة على تلقي الأوامر من الوزارة والمحافظة، كما أن عملية التخطيط هي تخطيط قطاعي بالأساس ثم يأتي التوزيع الجغرافي للتعرف على البعد الجغرافي للمشروعات.

□ توجد عدة مشاكل متعلقة بتقييم المنظومة الإلكترونية، خاصة بالربط عن طريق الإنترنت تتمثل في التالي: مدى توافر شبكة الإنترنت وسرعتها في جميع جهات الإسناد، توافر الكوادر القادرة مع التعامل مع الإنترنت، مدى استيعاب المتعاملين على الشبكة للتعامل مع المنظومة رغم عقد أكثر من اجتماع بالوزارة وجهات الإسناد للتعريف بها

□ أكدت التجارب والممارسات الدولية في تحقيق التنمية المتوازنة أن مناقشة التباينات (التوازنات أو الفجوات) الإقليمية تتطلب استخدام مقاييس معقدة، ويمكن أن يؤدي تبسيط أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى تقديم صورة مفيدة توضح المتناقضات، وقد ثبت أن أسباب التباينات الإقليمية متعددة، وتعكس مدى اختلاف الموارد الطبيعية بين الأقاليم.

□ خلصت الدراسة بالكثير من الدروس المستفادة من الخبرات الدولية، من أهمها: مرونة المخططات العمرانية الإقليمية، أهمية التنسيق مع الشركاء على المستوى القومي، والأخذ بمفهوم النظام التخطيطي الاستراتيجي الشامل، كوسيلة لتحقيق التنمية الإقليمية، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة القضايا والسياسات بشكل مستمر، الرقابة والمتابعة والتحديث المستمر، والعمل على دمج تشريعات وقوانين البناء والتخطيط العمراني بمفاهيم الاستدامة وتوفير الأدلة التخطيطية والقوانين التشريعي، دعم وتشجيع القطاع الخاص في مجالات التنمية العمرانية، مع ضرورة الأخذ بمفهوم اللامركزية

□ أكدت الدراسة على وجود مجموعة من التحديات تواجه تحقيق التنمية المتوازنة، وتشمل التحديات التالية:

• المركزية في إعداد الخطة القومية العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتم التركيز على التخطيط القطاعي طبقاً لخطط الوزارات المختلفة دون وجود تكامل حقيقي بين هذه الخطط القطاعية.

• عدم ارتباط الخطة القومية العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية على المستوى القومي والإقليمي.

• التفتت المؤسسي على المستوى المركزي نتيجة التوسع في إنشاء العديد من الهيئات الخدمية والاقتصادية والذي أدى إلى صعوبة التنسيق بين خطط واستثمارات هذه الجهات في إطار الخطة القومية العامة للتنمية والمخططات الاستراتيجية.

• عدم قدرة السلطة التنفيذية والأقاليم على وضع سياسات إقليمية قادرة على خلق محفزات لنقل العمالة والسكان إلى المناطق المستهدفة لدفع عجلة التنمية وجذب السكان، وكذلك وضع السياسات المعنية بجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى تلك الأقاليم.

• إنشاء مؤسسات إقليمية (اللجان العليا للتخطيط الإقليمي وهيئات التخطيط الإقليمي) محدودة الاختصاصات وعدم تزويدها بالموارد البشرية والمالية المناسبة مما انعكس على ضعف قدراتها المؤسسية والتنظيمية وعدم تفعيل دورها على أرض الواقع.

• تعدد وتداخل الجهات صاحبة الولاية على أراضي الدولة وغياب إطار مؤسسي إقليمي يحقق البعد المكاني الذي يربط بين المشروعات والاستثمارات.

### أهم التوصيات:

□ اقترحت الدراسة خارطة طريق إلى المستقبل، تعمل على تفعيل منظومه وآليات التخطيط للتنمية المتوازنة في مصر: لتحقيق هدف التنمية المتوازنة والمستدامة بحلول 2030، تعمل على:

• ترسيخ وإدماج البعد المكاني والحضري في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات (الوطنية، الإقليمية، المحلية) وذلك اعتماداً على النهج التشاركي ما بين الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الإقليمية والمحلية من جانب، وما بين القطاع العام والخاص

• تحقيق التكامل بين وزارة التخطيط والوزارات المعنية والمحليات

• تحقيق العدالة في استعمالات الاراضي لمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية .

• تأمين النمو العمراني المستقبلي بعيد المدى من خلال إعادة توزيع استعمالات الأراضي الرئيسية خارج نطاق المناطق الحضرية.

وبصفة عامة فإن الدراسة الحالية يمكن أن تسهم في أحداث اضافة حقيقية في فكر التنمية الاقليمية، من خلال تحقيق الاهداف التالية:

- تأصيل مفهوم وآليات وسياسات التنمية المتوازنة
- صياغة خارطة طريق لإصلاح منظومة التخطيط من منظور التنمية الاقليمية
- صياغة رؤية لتحقيق التوازن في التنمية الاقليمية، والتي تمثل هدف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة بحلول عام 2030.
- المساهمة في تطوير نماذج جديدة لإعداد الخطة المتوازنة.

والمجتمع الأهلي من جانب آخر، وذلك ضمن إطار من التكامل والمرونة والشفافية في عملية صنع القرار.

• ديمقراطية التنمية: من خلال تغيير اطار التخطيط الهرمي وتحوله إلى تخطيط تشابكي يحترم الاختيارات المحلية، باعتبار أن المواطن هو من يملك التنمية في مصر وليس الأجهزة التنفيذية، لأنه هو المستفيد الوحيد منها وهو الممول لمشروعات التنمية من الضرائب المختلفة التي تقتطع منه.

□ اقترح البحث رؤية لتحقيق التنمية المتوازنة اقليمياً، وتعتمد هذه الرؤية على وجود إطار للتكامل بين الهيئات المركزية المعنية بعملية التخطيط وإدارة أراضي الدولة لضمان ربط مخرجات المخططات التي تعدها تلك الهيئات ببعض البعض ووضع الآليات التنفيذية لها، مع ضرورة وضع هذه الهيئات تحت كيان مؤسسي على المستوى الأعلى يكون مسئولاً عن اعتماد رؤى التنمية القومية والإقليمية. ويتطلب تنفيذ هذه الرؤية ضرورة صياغة عدد من المبادئ الدستورية والقيام بإصلاحات تشريعية في القوانين المرتبطة بالعملية التخطيطية.

وتتبنى الرؤية تفعيل فكر اللامركزية في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تعدها الأقاليم التنموية ككيان ادارى بالدولة يكون مسئولاً بصورة أساسية على المدى المتوسط عن إعداد الخطط الاجتماعية الاقتصادية والمخططات الإقليمية المكانية وإدارة تنفيذ البرامج والمشروعات الإقليمية في ضوء المخططات القومية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية.

□ كما أوصت الدراسة أيضاً بالعمل على:

• تطبيق اللامركزية على مستوى المستوى المحلي، ووضع اسس عادلة لتوزيع الاستثمارات بين كافة المحافظات بناء على احتياجاتها الملحة واولويتها الاستراتيجية.

• تطوير النظم الإدارية والتنظيمية بصورة تتوافق مع مقتضيات العالمية التي تحتم وجود نظم إدارية لامركزية مرنة.

• مواكبة التقنية الحديثة لتمكين المحليات من بناء قواعد معلوماتية محدثة بشكل مستمر، للارتقاء بأعمال التخطيط العمراني، وتقديم خدمات تحقق رضا المواطنين.

### الفريق البحثي

أ.د. هويد محمد العال (المهام الرئيسية)

أ.د. سيد عبد المقصود	د. أحمد البقلي
د. حامد هطل	د. أمل زكريا
د. عزت زيان	د. أحمد عاشور

نشرة الأنشطة البحثية هي نشرة اخبارية لمختصات الاصدارات العلمية للمعهد من بحوث في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (بحوث جماعية) والمذكرات الخارجية (بحوث فردية) وكراسات السياسات والكتب وغيرها من المطبوعات. يمكن الاطلاع على النص الكامل للإصدار الوارد ملخصه في هذا العدد بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني للمعهد المبين أدناه، حيث يمكن تحميل هذا الإصدار، فضلاً عن الاطلاع على الإصدارات السابقة للمعهد وتحميلها. كما يمكن الحصول على نسخة ورقية من هذا الإصدار وغيره من إصدارات المعهد بالاتصال بمركز التوثيق والنشر بالدور السادس بالمعهد.